أول نوفمبر ثانٍ لإعادة التأسيس

إلى الشعب الجزائري،
هل نحن فشلنا؟
إن المشروع التحرري الذي نادى به بيان أول نوفمبر لم يكتمل بعد. فالجزائر التي حلم بها الشهداء وتمناها الآباء تحوّلت إلى كابوس يومي لأبنائها: وطن لا يطيب العيش فيه، وطن لا يمنح الأمل، لا يضمن الكرامة ولا يقدّم مستقبلاً لشبابه. وهذا ما تترجمه من جهة قوارب الموت وظاهرة "الحرقة" التي لم تعد مغامرة فردية بل صارت مشروعاً عائلياً ومن جهة أخرى الأوليغارشية الحاكمة التي نهبت الثروات وراكمت العقارات والأموال في باريس وغيرها من العواصم.

إن النظام السياسي الذي فرض نفسه بقوة السلاح في صيف 1962، انتهى بتشويه صورة الجزائر والجزائري زارعا اللاحياة.

النظرة التي كان المستعمر يحملها تجاه الجزائري، تجد لها اليوم صدى في عقلية هذا السيستام: بالأمس لم يكن الجزائري "مؤهلاً للاستقلال"، واليوم "غير ناضج للديمقراطية"؟

الازدواجية التي ميّزت الحقبة الاستعمارية بين جزائر" الكولون" وجزائر "الأهالي" لا تزال حاضرة بعد الاستقلال ولكن بوجه جديد. ففي صبيحة الاستقلال ظهرت "جزائر الفقراء" و"جزائر الموظفين" الذين استحوذوا على الأملاك والمناصب الشاغرة التي تركتها فرنسا، وهو ما لخّصته المقولة الشعبية: "الشعب في واد والحكومة في واد"، لتصل اليوم إلى قطيعة كاملة بين جزائر "الجنرالات ـ السيستام" وجزائر "الشعب".

جاء الحراك الشعبي في فبراير 2019 ليتجاوز هذا الصراع المدمّر للجزائر، حيث فضح الأزمة الحقيقية التي تعود جذورها إلى 1962: أزمة الشرعية الوطنية. وحين هتف المتظاهرون في قلب العاصمة يوم 5 جويلية 2019 "الشعب يريد الاستقلال"، فإنهم أعلنوا أن صيرورة التحرر لا تزال مستمرة، وأن بيان أول نوفمبر لا يزال مطلباً قائماً.

نحن الشعب الوحيد في تاريخه الحديث الذي نادى بالاستقلال مرتين.

بيان أول نوفمبر، رغم أنه وُلد بعد انقسام في الحركة الوطنية، يبقى وثيقة جامعة، ومرجعية تأسيسية حيث نصّ على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية وضمان الحريات الأساسية.

ورغم كل الانقسامات التي أعقبت ذلك والتي لا تزال حاضرة اليوم في هذا الصراع الدموي بين أجنحة السيستام، ومع قمع المجتمع وقتل الحريات، يبقى هذا البيان بوصلةً تنير طريقنا لأنه يلخص روح الفكر الوطني الاستقلالي ويعبّر عن وجودنا وضميرنا التاريخي.

إن الأزمة التي تعصف بالجزائر منذ 1962 ليست سوى أزمة الشرعية الشعبية لهذا "السيستام"، حيث لا يزال الجزائري إلى هذه الساعة لا يشعر أنه في وطنه.

في 1954 كان الزمن زمن الحركات التحررية، أما اليوم، وفي هذا العالم الذي يتشكل أمامنا، فنحن في زمن السيادة المرتبطة باستقلالية القرار السياسي وهذه الأخيرة لا تُبنى إلا على العظمة، والعظمة لا تُصان إلا بالحرية، ولا تتحقق إلا بشعب متلاحم مع نخبته حول مشروع نهضوي جامع.

للأسف، هذا ليس حال جزائر اليوم.
الفجوة بين السيستام والشعب تزداد. رغم أن الشعب كان حاضرا في كل المحطات التاريخية الكبرى فإن الفشل يكمن في النخبة التي ميّزت نفسها عن الشعب بنظرتها الاستعلائية، لا تعيش همومه ولا تحملها،لا تخدمه، تحتقره، توبخه، وتحمله مسؤولية هذا الإفلاس وهذا الإفلاس وفي ظل هذه الظروف الدولية المضطربة أصبح خطراً يهدد الجزائر في وجودها.

إن الحفاظ على الجزائر التي ورثناها عن آبائنا في مارس 1962 مسؤولية جيلنا. إمّا ننجزها أو نخونها ورسالة الحراك الشعبي واضحة: لا خيار إلا بين إعادة التأسيس أو الانهيار.

الجبهة الداخلية مختنقة والجبهة الخارجية معزولة، ونحن في لحظة تاريخية مفصلية تحتم علينا الخروج من هذا الانسداد السياسي. لقد رسّخنا في مخيلتنا "أن البطل الوحيد هو الشعب"، والحراك الشعبي الوحدوي يثبت ذلك. ولهذا فإن المرحلة تتطلب العودة إلى الشعب والاحتكام إلى إرادته وهذا الرجوع يستلزم تسوية تاريخية ومصالحة حقيقية بين السيستام والشعب.

علينا أن نرتقي بأنفسنا إلى مفهوم الشعب المسؤول، ونتخلص نهائياً من صراع الأجنحة وثقافة الأسرار، والفكر التآمري، وسياسة التخويف والاعتقالات، والنزعة الانتقامية، ونهب الثروات المتواصل.

الحل سياسي يفرض علينا إجراء **انتخابات رئاسية مسبقة.**

وفي سياق روح الحراك الشعبي، نطلب من الشعب أن يخرج في 1 نوفمبر 2025 في استفتاء شعبي مفتوح تحت شعار: **"63 بركات – نعم لانتخابات رئاسية حرة، نزيهة ونظيفة".**

هذه الانتخابات لن تُجرى إلا بتهيئة الظروف وخلق مناخ سياسي مناسب يجعل منها وسيلة حقيقية للتغيير، حيث يمارس الشعب بكل حرية سيادته ويفرض إرادته. وذلك يكون تحت إشراف شخصية وطنية توافقية. ولأجل ذلك نقترح تاريخ 22 فبراير 2026، وإن تعذر فليكن 5 جويلية آخر أجل للانتخابات.

إنقاذ الجزائر وإعادة تأسيسها يستدعي منا التحلي بمسؤولية تاريخية، ويقتضي طي صفحات الماضي ونبذ الخلافات السياسية والإيديولوجية والتفكير فقط في الجزائر المستقبلية التي سنورثها لأبنائنا.

الجزائر كوطن لن تتحمل أزمة جديدة. والمصالحة التاريخية بين السيستام والشعب لم تعد اختياراً بل ضرورة لإعادة تأسيس جزائر بديلة : حرّة، عادلة، مزدهرة، ذات سيادة. السبيل الوحيد هو **انتخابات رئاسية مسبقة** نزيهة تضع الكلمة الأخيرة بيد الشعب السيد ليكون الفائز الوحيد.

الوفاء لبيان أول نوفمبر 1954 دين علينا، ويلزمنا العمل لتحقيق أهدافه. والحراك الشعبي في عامه السابع – مثله مثل ثورة التحرير – هو امتداد لبيان نوفمبر ومستقبله الزاهر الذي يحلم به الجميع,

محمود صنهاجي
براهيم قنطور
(جزائر الشعب – الأمانة المؤقتة)